تجربة المملكة الأردنية الهاشمية في تشجيع وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية (١٩٩٥م – ٢٠١٥م)

إعداد : د. معتز يوسف أحمد أبوعاقلة.

المملكة العربية السعودية - بترونجد للصناعة

مقدمة :

يمثل الاستثمار ركيزة أساسية هامة في دعم الاقتصاد الوطني وتحقيق التنمية المستدامة بما ينسجم ومصالح الدول ويحقق لها الاستقرار السياسي والاجتماعي والأمني، كما يعد الاستثمار عاملاً رئيسياً لتعزيز معدلات النمو الاقتصادي. ومن هذا المنطلق بذلت العديد من دول العالم جهودًا كبيرة في سبيل توفير البيئة والمناخ المناسبين للاستثمار، وتلجأ الدول إلي انتهاج سياسة واضحة تهدف إلي توفير بيئة مناسبة خالية من القيود لضمان حرية الاستثمار وحركته المتاحة.[١] واهتمت معظم الدول بتبني تشريعات خاصة بتشجيع الاستثمار في أقاليمها المختلفة، وذلك اقتناعاً منها بما للاستثمار من أهمية كبيرة في تنمية اقتصاداتها، وقد تفاوتت درجة الاهتمام من دولة إلى أخرى وفقاً لعدة عوامل تختلف باختلاف الظروف الخاصة بكل دولة.[٢]

ويعد النمو الاقتصادي هدفاً من أهداف السياسة الاقتصادية بشقيها النقدي والمالي، ويؤدي الاستثمار دوراً مهماً في تحقيق معدل نمو اقتصادي مستمر وعالٍ في الاقتصاد الوطني، وذلك في حال توافر الموارد المالية الى جانب الموارد الأخرى (الموارد الطبيعية، والقوى العاملة الماهرة ، والظروف السياسية والاجتماعية الملائمة). وتهدف الدول عادة من خلال سياساتها الاقتصادية إلى زيادة مستوى التشغيل في الاقتصاد الوطني، إذ أن تحقيق مستوى مرتفع من التشغيل يسهم في الوصول لإنتاج أكبر كمية من السلع والخدمات التي يطلبها المجتمع.

إن أي دوله في الواقع تسعي دائماً إلى تحقيق ما هو أفضل، حيث تأمل أن تحقق الرفاه ومستوي المعيشة الأفضل للمواطنين عن طريق زيادة مستوى دخلها، لذلك فهي تعمل لتحقيق معدلات نمو اقتصادي تفوق معدلات النمو السكاني فيها، ولن يتحقق هذا إلا عن طريق زيادة الاستثمار واستقطاب رؤوس الأموال للعمل داخل البلد المعني. [٣]

---

١ - أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن،(عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٩.
٢ - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ، (الكويت: المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٥م)، ص٣٣.
٣ - محمود حسين، وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، (عمان : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩)، ص٤٦٤.

وفي إطار التنافس لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف مكوناته، وتشجيع رأس المال الوطني للدخول في استثمارات، أقدمت العديد من الدول النامية بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص على اعتماد العديد من الإصلاحات في الجوانب التشريعية والمؤسسية والإجرائية، وتطوير بنيتها التحتية، بغرض تحسين المناخ الاستثماري فيها.

جهود جذب وتشجيع رؤوس الأموال الأجنبية والوطنية للاستثمار في الأردن :

أدركت المملكة الأردنية الهاشمية أهمية الاستثمار في تحقيق النمو الاقتصادي، فأصبحت عملية جذب الاستثمارات الخارجية وتوطينها ذات أهمية في سياساتها الاقتصادية، حيث يبذل الأردن جهوداً حثيثة في جذب رؤوس الأموال باعتبار أن إستيراد رأس المال وسيلة مهمة لتراكم رأس المال الحقيقي في بلد نامي ذو موارد مالية محدودة، ونتيجة لذلك فقد أهتم الأردن بتحسين بيئته الاستثمارية من خلال سن التشريعات الملائمة، وزيادة فعالية بنيته التحتية، وإصراره على تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، وتأهيل الموارد البشرية، وتركيزه على زيادة مرونة النظام الإداري والمالي العام، لما له من أهمية في زيادة الإنتاج، وتشغيل الأيدي العاملة، وجلب تكنولوجيا جديدة تسهم في عملية التطور الإداري والاجتماعي. ويتميز الأردن عن غيره من الدول في تأمين بيئة جاذبة للاستثمار، خاصة من حيث تواجد المناطق الصناعية المؤهلة التي تمتاز منتجاتها بحرية الدخول إلي أسواق الولايات المتحدة الأمريكية دون حدود للكمية وبإعفاء تام من الرسوم الجمركية، فضلاً عن منطقة العقبة الاقتصادية التي تتمتع بقوانينها وأنظمتها وإعفاءاتها وحوافزها التي تؤهلها لاستقطاب المستثمرين ورجال الأعمال، ومنذ انخراط الأردن في مناقشات الانضمام إلي منظمة التجارة العالمية، بدأ الأردن في اتخاذ إجراءات طموحة وجريئة في مجالات مناخ تحسين الاستثمار ومراجعة وتحديث معظم القوانين الخاصة بالتشريعات الاقتصادية بما يتناسب و العولمة.[1]

تطور تشريعات الاستثمار في الأردن في الفترة (١٩٦٧م- ١٩٨٠م) :

لقد عانت المملكة الأردنية الهاشمية من التقلبات التي مرت بمنطقة الشرق الأوسط منذ الحرب العالمية الأولي، وبالرغم من ذلك حاولت بأقصى جهد ممكن استغلال مواردها البشرية والطبيعية لتنفيذ برامجها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، تلك البرامج التي مكنت الأردن مرة أخرى من مواصلة تطوره الاقتصادي والاجتماعي

[1] - أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن،(عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص٢٦.

بهدف الوصول إلى مرحلة الاكتفاء الذاتي وتوفير مستوى معيشي أفضل للمواطنين. ويبذل الأردن جهود حثيثة لجذب الاستثمار المحلي والأجنبي الخاص، في مجال استبعاد القيود على حركة رؤوس الأموال ومنح حوافز سخية للمستثمرين الأجانب، باعتبار أن استيراد رأس المال وسيلة مهمة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي في بلد نامي ذات موارد مالية محدودة بهدف التطوير الاقتصادي.

أدت الحرب العربية / الإسرائيلية عام (١٩٦٧م) إلي احتلال الضفة الغربية من الأردن وبالتالي توقفت عملية التنمية الاقتصادية، وذلك بتوقف عدد كبير من مشاريع التنمية، وقد نتج عن ذلك تراجع كبير في معدلات النمو الاقتصادي. وفي تلك الفترة صدر قانونان لتشجيع الاستثمار، الأول في عام(١٩٦٧م)، والثاني عام(١٩٧٢م).

أولاً: قانون تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (١) لعام(١٩٦٧م).

تتمثل الخطوط العريضة لهذا القانون في الأتي : [١]

أ- عامل القانون رأس المال الأجنبي معاملة رأس المال المحلي.

ب- توسع القانون في منح التسهيلات والحوافز.

ج- أخضع القانون تحويل العملة الأجنبية إلي الأردن أو منها لأحكام قانون مراقبة العملة الأجنبية.

د- تحولت لجنة الإنماء الاقتصادي بموجب هذا القانون إلي لجنة تشجيع الاستثمار وألحق بها جهاز إداري متواضع سمي مكتب تشجيع الاستثمار.

ثانياً : قانون تشجيع الاستثمار لسنة(١٩٧٢م) :

تمثلت أبرز ملامح هذا القانون في الأتي : [٢]

أ- ميز القانون بين رأس المال العربي ورأس المالي الأجنبي تشجيعاً للاستثمارات العربية للتدفق إلى الأردن.

ب- حدد شروطاً لاعتبار المشروع مشروعاً اقتصادياً .

ج- أوجد القانون الأجهزة التالية :

---

[١] - عبد الله عبد المجيد، إستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن،(عمان: مجلس البحث العلمي الأردني،١٩٧٤م)، ص٤١.

[٢] - المرجع السابق،ص٤٤.

١- لجنة تشجيع الاستثمار، حيث تعتبر هذه اللجنة الجهاز الرئيسي.

٢- أمانة سر لجنة تشجيع الاستثمار.

د- بالنسبة للحوافز والتدابير : فإنه يتبني مجموعة من الحوافز والتدابير التي تمنح من قبل مجلس الوزراء بناءاً على تنسيب لجنة تشجيع الاستثمار للمشروع الاقتصادي المصدق.

وفي(١٩٧٣م – ١٩٧٥م)، تم في الأردن تنفيذ خطة التنمية الثلاثية، التي استهدفت تحريك الفعاليات الاقتصادية واستئناف المسيرة الإنمائية في الأردن، بعد أن عطلتها حرب عام(١٩٦٧م) وما تلاها من أحداث، وتم الشروع في تنفيذ خطة التنمية الخمسية (١٩٧٦م – ١٩٨٠م)، وكان هدفها تطوير أوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي في مختلف مناطق الأردن، وذلك بتطوير البنية الأساسية وإقامة المشروعات الإنمائية لا سيما في المناطق الريفية.

ولقد حقق الأردن في نهاية السبعينات وبداية الثمانينات نسبة نمو مرتفعة بسبب ارتفاع تحويلات الأردنيين والمساعدات العربية والأجنبية، ولكنه تأثر فيما بعد بارتفاع أسعار البترول والعوامل الاقتصادية والسياسية المجاورة، وأدي ذلك لتباطؤ النمو الاقتصادي وزيادة في المديونية، وعجز كبير في الميزان التجاري، وبالتالي تبني الأردن برنامج تصحيح اقتصادي منذ أواخر الثمانينات من القرن العشرين، وذلك بإتباع سياسيات نقدية ومالية وإنتاجية جديدة توجه نحو اقتصاد السوق المفتوح بهدف إحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد ليلائم ظروف العولمة. [١]

الجهود التي بذلت لجذب الاستثمارات في الأردن ونتائجها (١٩٩٥م - ٢٠١٥م) :

بنيت إستراتيجية التنمية في الأردن في العقدين الأخيرين على أساس تجارب الدول العربية ومؤسساتها، والدول الصديقة للأردن، والهيئات الدولية، مع تصميم الأردن وعزمه على دفع عجلة النمو الاقتصادي والاجتماعي وذلك من خلال استمرار الدول الصديقة في تقديم المساعدات المالية لدعم الموازنة واستمرار تدفق المساعدات

[١] - أكرم كرمول،مرجع سابق، ص٦٢.

الاقتصادية والفنية للأردن، بالإضافة إلى استقطاب القروض اللازمة لتمويل المشاريع الإنمائية بشروط سهلة من حيث المهلة الزمنية الأولية ومدة السداد وسعر الفائدة. [١]

انطلاقا من هذه الإستراتيجية دأبت السلطات الأردنية المختصة على تهيئة المناخ الملائم سياسياً واقتصادياً لاجتذاب رؤوس الأموال بتشجيع المستثمرين وتحفيزهم، فمن الناحية السياسية يسود الأردن الاستقرار السياسي، ومن الناحية الاقتصادية إهتمت الحكومة بتهيئة أفضل مناخ ممكن للاستثمار تجسدت معطياته من خلال الإعفاءات والتسهيلات في قانون الاستثمار الأردني الممنوحة للرأسماليين سواء كانوا عرباً أو أجانب.

ولما كانت حركة رأس المال من وإلى الأردن من أبرز اهتمامات المستثمر العربي والأجنبي، ومع رسوخ قاعدة البنيان الاقتصادي في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، كان لابد أن تواكب هذه المسيرة سياسة من الانفتاح النقدي تلغي معها كافة القيود المفروضة على حركة رؤوس الأموال الأردنية والعربية والأجنبية. [٢]

ولقد صدر خلال عام (١٩٩٥م) العديد من القوانين والأنظمة والقرارات الاقتصادية التي تشجع وتحفز المستثمرين، كان أبرزها ثلاثة قوانين اقتصادية مهمة تم تعديلها لتصبح أكثر جذباً للاستثمار، حيث تم وضعها بالتشاور مع الفعاليات الاقتصادية كافة، والقوانين هي : [٣]

١- قانون ضريبة الدخل رقم(١٤) لسنة (١٩٩٥م) المعدل للقانون (٥٧) لسنة (١٩٨٥م).

٢- قانون الضريبة العامة على المبيعات رقم (١٥) لسنة (١٩٩٥م) المعدل للقانون رقم (٦) لسنة (١٩٩٤م).

٣- قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة (١٩٩٥م) الذي حل محل قانون تشجيع الاستثمار رقم (١١) لسنة (١٩٧٨م)، وقانون تنظيم الاستثمارات العربية والأجنبية رقم (٢٧) لسنة (١٩٩٥م).

هذا إضافة إلى تشجيع الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) عام(٢٠٠٣م).

---

[١] - وزارة الإعلام المملكة الأردنية الهاشمية، مرجع سابق، ص٩.

[٢] - المرجع السابق، ص٩.

[٣] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق، ص ٦٧.

لقد سعي الأردن الى تهيئة بيئة استثماريه جاذبة لرأس المال الأجنبي ومحفزة لرأس المال الوطني، للاستثمار في القطاعات الاقتصادية المختلفة وفي مقدمتها قطاع الصناعة، وذلك من خلال إيجاد منطقة صناعية (العقبة)، التي تجد اهتماما خاصاً لدى الحكومة لتسهيل الدخول إلى الأسواق الخارجية وجذب الاستثمارات عربياً وأجنبياً، فتم وضع مشروع قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لإعطاء المستثمرين حوافز أكبر وأكثر مما تمنحه التشريعات النافذة ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار في الأردن والمناطق الحرة والمناطق الصناعية.[١].

وقد شهدت التشريعات الأردنية جملة كبيرة من المتغيرات والتعديلات التي هدفت إلي زيادة تنافسية البيئة الاستثمارية الأردنية من خلال منح المزيد من الإعفاءات والامتيازات، إضافة إلي تبسيط إجراءات الاستثمار مع تعظيم دور القطاع الخاص في مشاركة القطاع العام في قيادة العملية الاقتصادية، مع التركيز على مطابقة هذه القوانين للمعايير الدولية واستجابتها لمقتضيات الانفتاح الاقتصادي. فقد قامت الحكومة الأردنية بتعديل قانون تشجيع الاستثمار والأنظمة الصادرة بموجبه، وقانون الشركات الذي احتوى على عدد من الحوافز والتعديلات، وقانون ضريبة الدخل الذي خفض نسبة الضرائب على الشركات، وأعطي حوافز ضريبية لبعض المشاريع، مع تخفيض مستوى الشرائح الضريبية وتعديل قانون الأوراق المالية وقانون البنوك.[٢]

وإدراكاً لحجم التغيرات والتحديات العالمية وضرورة التكيف مع هذه المستجدات فقد تم وضع إستراتيجية صناعية للأردن تشمل جميع أوجه النشاط الصناعي وخدماته المساندة له.

ومن أهم القوانين والتشريعات ذات العلاقة بقطاع الصناعة قانون تشجيع الاستثمار، الذي صدر قانون تشجيع الاستثمار رقم(١٦) لسنة (١٩٩٥م) لتحفيز النشاط الاستثماري والذي عدل عام (٢٠٠٥م).

---

[١] - حازم بدر الخطيب،أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الرابع (عمان : مخبر العولمة، ٢٠٠٦م)، ص١١٤.

[٢] - أكرم كرمول، مرجع سابق، ص.٢٧

ومن أهم ما تضمنه قانون الاستثمار لعام (١٩٩٥م) ما يلي : [١]

١- إعفاء قطع الغيار المستوردة للمشروع من الرسوم والضرائب على أن لا تزيد قيمة هذه القطع على(١٥%) من قيمة الموجودات الثابتة.

٢- منح مشاريع الفنادق والمستشفيات إعفاءات إضافية من الرسوم والضرائب لمشترياتها من الأثاث والمفروشات.

٣- تقسيم الأردن إلى ثلاثة مناطق تنموية، (أ، ب، ج) حسب درجة التطور الاقتصادي بحيث تتمتع المشاريع الاستثمارية ضمن القطاعات المنصوص عليها في قانون تشجيع الاستثمار في أي من هذه المناطق بإعفاءات من ضريبة الدخل لمدة عشرة سنوات من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات وللمشاريع الصناعية وذلك على النحو التالي :

٢٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (أ)

٥٠% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ب)

٧٥% إذا كان المشروع في المنطقة التنموية (ج)

وتنص المادة(٧) من قانون تشجيع الاستثمار على ما يلي : يعفي المشروع الجديد لمدة عشر سنوات وذلك اعتباراً من تاريخ بدء العمل لمشاريع الخدمات أو الانتاج الفعلي للمشاريع الصناعية من كل من ضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية وذلك حسب المنطقة التنموية التي يقع فيها.

٤- تعفي الموجودات الثابتة والسلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج المستوردة من رسوم التعريفة الجمركية، ويتم تحديد هذه الموجودات والسلع بموجب قرارات يصدرها مجلس الوزراء بناء على تنسيب مجلس التعرفة الجمركية.

٥- يتم إعداد قوائم الموجودات الثابتة والسلع الرأسمالية و مدخلات الإنتاج من قبل لجنة استشارية مشكلة عن مندوبين عن الوزارة، ووزارة المالية والمؤسسة وثلاثة أعضاء من القطاع الخاص يسميهم الوزير. تجتمع اللجنة الاستشارية بناءً على دعوة الوزير مرة واحدة على الأقل كل ثلاثة أشهر.

[١] - أكرم كرمول، مرجع سابق، ص٢٧.

٦- لمجلس الوزراء وبناء على تنسيب الوزير أن يقرر منح أي مشروع أي مزايا أو إعفاءات أو حوافز مالية.

٧- تراعى في اتخاذ القرار متطلبات التنمية الاقتصادية والموقع الجغرافي للمشروع ومدى إسهامه في التطوير والمحافظة على البيئة.

٨- يستمر المستثمر الذي لا يزال مشروعه يتمتع عند نفاذ القانون بأية إعفاءات أو مزايا متعلقة بضريبتي الدخل والخدمات الاجتماعية بالاستفادة من تلك الإعفاءات والمزايا حتى نهاية مدتها بموجب تلك التشريعات.

٩- يحق للمستثمر نقل ملكية ذلك المشروع إلى أي مستثمر آخر وعليه قبل استكمال الإجراءات اللازمة لهذه الغاية إعلام المؤسسة ودائرة ضريبة الدخل مسبقاً بذلك.

١٠- يتمتع المستثمر الذي حصل على موافقة قبل نفاذ أحكام القانون باستيراد أو تملك موجودات ثابتة معفاة بموجب أي من التشريعات السابقة الخاصة بالاستثمار.[١] ويحق لأي شخص غير أردني أن يستثمر في الأردن بالتملك أو بالمشاركة أو بالمساهمة وفقاً لأسس وشروط تحدد بمقتضي نظام يصدر لهذه الغاية، على أن تحدد بموجبه قطاعات الاستثمار أو فروعها.

١١- يحق للمستثمر غير الأردني إخراج كل أو بعض رأس المال الأجنبي الذي أدخله إلى الأردن للاستثمار فيها وفق أحكام هذا القانون أو تشريعات الاستثمار الذي كانت نافذة قبل سريان أحكام هذا القانون.

١٢- تُسوى نزاعات الاستثمار بين المستثمر لرأس المال الأجنبي والمؤسسات الحكومية غير الأردنية ودياً بين طرفي النزاع، وإذا لم تتم التسوية ودياً فيتم اللجوء إلى القضاء أو إحالة النزاع إلي التحكيم.

ويعتبر قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة (١٩٩٥م) إطاراً تشريعياً ملائماً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتحفيز الاستثمارات المحلية، فهو منافساً لما تضمنه من مزايا وحوافز وضمانات لقوانين الاستثمار على مستوى الإقليم حيث يقدم الإعفاءات الجمركية والضريبية للمشاريع الاستثمارية ضمن قطاعات، الصناعة ،

[١] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق ص٦٧.

الزراعة، الفنادق، المستشفيات، النقل البحري، والسكك الحديدية، مدن التسلية والترويح السياحي، ومراكز المؤتمرات والمعارض.[١]

أما قانون الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لعام (٢٠٠٣م) فقد أعطي هذا القانون وصفاً عاماً للمستثمر سواء كان هذا المستثمر أردنياً أو أجنبياً، في المادة الثانية منه، أن المستثمر هو الشخص الطبيعي أو الاعتباري الذي يستثمر وفق هذا القانون، ومن هذا التعريف نجد أن كل من يستثمر تحت ظل هذا القانون يستفيد من الامتيازات الممنوحة من قبل القانون سواء كان أردنياً أو أجنبياً.[٢]

ولقد تم وضع قانون منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة لإعطاء المستثمرين حوافز أكبر وأكثر مما تمنحه التشريعات النافذة ذات العلاقة بتشجيع الاستثمار في الأردن والمناطق الحرة والمناطق الصناعية. وتعتبر منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة منطقة اقتصادية مستقلة لا تخضع لسلطة التنمية والمناطق الحرة، وهي تقدم إعفاءات ضريبية خاصة وضريبة مسطحة على الدخل مقدارها(٥%)، وتسهل التعامل مع الجمارك في ميناء العقبة. [٣]

وفي السنوات الأخيرة اجتذبت منطقة العقبة الاقتصادية الخاصة مشاريع بشكل رئيسي في قطاع الفنادق والتطوير العقاري، تبلغ قيمتها أكثر من(٨ مليار دولار)، وتواصل الحكومة تنفيذ مشاريع التنمية التي تهدف إلي جذب التجارة والسياحة من خلال ميناء العقبة.[٤]

وللأردن اتفاقيات دوليه حيث قام بتوقيع اتفاقية الشراكة الأردنية الأوربية في (١٩٩٧/١١/٢٤م)، واتفاقية تجارة حرة مع الأقطار العربية في(١٩٩٨/١/١م) وهنالك اتفاقيات ثنائية وعربية و دولية أخري، وكذلك بادر الأردن بالانضمام إلي منظمة التجارة العالمية في(٢٠٠٠/٣/١٢م) حيث تم الإعلان عن انضمام الأردن رسمياً إلي منظمة التجارة العالمية بتاريخ (٢٠٠٠/٤/١١م)، وأصبح الأردن رسمياً العضو رقم (١٣٦) فيها، وبذلك دخل الاقتصاد الأردني في منظومة السوق العالمي،

فانضمام الأردن إلي منظمة التجارة العالمية يوفر له فرصاً كبيرة

---

[١] - أكرم كرمول،مرجع سابق، ص٣١.

[٢] - مروان الابراهيم، الاستثمار الأجنبي في الأردن في ظل قانون الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لسنة (٢٠٠٣م)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٠٧م.

[٣] - المرجع السابق، ص ٥٦.

[٤] - ملخص تطوير الاستثمار الأجنبي في الأردن٢٠١٤م، -2014/.../**jordan**/.../www. photos.state.gov ..

للاستفادة من التحرير المتزايد للتجارة العالمية في مجالي السلع والخدمات وإزالة العوائق أمام التجارة والاستثمارات وحركة رأس المال، وسيفتح أمام صادراته السلعية والخدمية أسواق (١٣٥) دوله، تعامله وفق قواعد محدده. وفي عام(٢٠١٢م) وافقت الولايات المتحدة والأردن على إعلانات المبادئ للاستثمار الدولي، وخدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وخطة عمل الشراكة الثنائية للتجارة والاستثمار، كما بدأ الطرفان مناقشات بشأن اتفاقية إدارة الجمارك وتسهيل التجارة. وخضعت الحكومة الأردنية لمراجعة سياسات الاستثمار من قبل منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) في عام (٢٠١٣م)، ووقعت على إعلان منظمة التعاون والتنمية حول الاستثمار الدولي والشركات المتعددة الجنسيات. ولقد تحسن الاقتصاد الأردني في عام (٢٠١٣م) علي الرغم من التحديات التي واجهته في المنطقة حيث واصلت الحكومة تدابير الإصلاح الاقتصادي كجزء من ترتيباتها التاهبية لصندوق النقد الدولي، وتلقت الأردن(٦٦٥,٠٠٠,٠٠٠) دولار للمدفوعات، وقد تضاعفت الاحتياطات الأجنبية للبنك المركزي الأردني بفضل تحويل وقروض المنح الأجنبية، حيث ارتفعت من (٦,٦) مليار دولار في نهاية عام(٢٠١٢م) إلي (١٢,١) مليار دولار في نهاية عام (٢٠١٣م)، وشهد الناتج المحلي الإجمالي نمواً بمعدل (٢.٦%) وهو أعلى قليلاً من معدل النمو(٢.٥%) عام(٢٠١٢م). [١]

مزايا قانون تشجيع الاستثمار رقم (٣٠) لسنة (٢٠١٤م) :

تتمثل مميزات هذا القانون في الاتي : [٢]

- إعفاءات من الرسوم الجمركية والضريبة العامة على المبيعات على مدخلات الانتاج للمشاريع الصناعية والحرفية.
- تخفيضات ضريبية بنسبة لا تقل عن ٣٠% في بعض المحافظات في المملكة حسب تصنيف المناطق.
- إعفاءات على مستلزمات الانتاج والموجودات الثابتة ذات الاستخدام المزدوج.

---

[١] - أكرم كرمول،مرجع سابق، ص٣٩-٤٠.

[٢] هيئة الاستثمار الأردنية ، قانون تشجيع الاستثمار ، HTTP://WWW.JIC.GOV.JO/-٢.

– ضريبة الدخل بمقدار (٥%) على دخل المؤسسة من نشاطها داخل المنطقة التنموية بما فيها المشاريع الصناعية.

– ضريبة عامة بنسبة (صفر) على المبيعات على السلع والخدمات التي تشتريها المؤسسة المسجلة لممارسة نشاطها داخل المنطقة التنموية لنسبة الصفر.

وقوانين الاستثمار الحالية في الأردن تعامل المستثمرين الأجانب والمحليين على حد سواء مع الاستثناءات التالية :

– تقتصر ملكية المطبوعات الدورية للمواطنين الأردنيين.

– يحظر على الأجانب من الامتلاك الكلي أو الجزئي لوكالات التحقيق والأمن، والنوادي الرياضية (باستثناء الأندية الصحية)، وعمليات مقالع الحجر لأغراض البناء، وخدمات التخليص الجمركي، وخدمات النقل البري، إلا أن مجلس الوزراء قد يوافق على ملكية الأجانب للمشاريع في هذه القطاعات بناء على توصية من لجنة تشجيع الاستثمار

النتائج التي تعكس أثر تحسين مناخ الاستثمار في الأردن :

خطي الأردن خُطوات حثيثة باتجاه رفع الأداء الاقتصادي على الاستثمارات الأجنبية والمحلية، وبذل الأردن جهوداً كبيرة لجذب الاستثمار، ومنح حوافز للمستثمرين باعتبار أن استيراد رأس المال وسيلة هامة لزيادة تراكم رأس المال الحقيقي في بلد نامي ذي موارد مالية محدودة، وبدأ حجم الاستثمار بالتزايد منذ التسعينات من القرن الماضي، فقد أثمرت الحوافز والإعفاءات التى طبقت في الأردن، وحققت قفزات كبيرة، حيث شهد حجم الاستثمار نمواً واضحاً منذ العام (١٩٩٦م)، وهذا يعكس نمو أعداد المشروعات، التي استفادت من قوانين تشجيع الاستثمار، وتوضح الجداول أدناه ذلك :

جدول رقم (١)

التوزيع القطاعي في الأردن لحجم الاستثمار لعامي(٢٠٠٥م) و(٢٠٠٦م)، بالدينار الأردني

القطاع	حجم الاستثمار عام (٢٠٠٥م)	حجم الاستثمار عام (٢٠٠٦م)	معدل النمو السنوي%	الأهمية النسبية عام(٢٠٠٦م)
الصناعة	٤١٣,١٠٩,٠٠١	١,٤٨٩,٩٢٢,٦٩١	٢٦٠,٦	٨١,٢
الفنادق	٥٩,٩١٥,٠٨٣	٢٤٢,٩٩٠,١٣٩	٣٠٥,٥	١٣,٢
الزراعة	٢٥,٧١٩,٠٠٠	٥٧,٦٠٥,٥٩٠	١٢٣,٣	٣,١
المستشفيات	٨,٩٣٥,٠٥٠	٢٣,١٢٣,٠٠٠	١٥٩,٥	١,٢
مراكز المؤتمرات والمعارض	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	٠	٠
الترويج السياحي	١١,٧٢٥,٠٠٠	–	–	–
الغاز والنفط	٢١٠,٠٠٠,٠٠٠	–	–	–
المجموع	٧٤٩,٩٨٣,١٣٤	١,٨٣٣,٦٤١,٤٢٠		

المصدر: أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن،(عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م) ، ص ٢٨.

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن حجم الاستثمار في الصناعة عام (٢٠٠٥م) كان (٤١٣,١٠٩,٠٠١ دينار)، وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح(١,٤٨٩,٩٢٢,٦٩١ دينار) بمعدل نمو سنوي(٢٦٠,٦%) ومساهمه في عام(٢٠٠٦م) بلغت(٨١,٢)، وهذا يدل على زيادة ملحوظة في حجم الاستثمارات في القطاع الصناعي نتيجة للحوافز والتشجيع من الدولة للاستثمارات المحلية والأجنبية، ويلاحظ أن قطاع الصناعة يحتل المرتبة الأولي من بين القطاعات، أما قطاع الفنادق فقد كان حجم الاستثمار فيه عام (٢٠٠٥م) (٥٩,٩١٥,٠٨٣ دينار) وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح(٢٤٢,٩٩٠,١٣٩ دينار) بمعدل نمو سنوي(٣٠٥,٥%) ومساهمه في عام(٢٠٠٦م) بلغت(١٣,٢). وهذا يجعلنا نلاحظ أن هنالك توسع في هذا المجال نتيجة للزيادة في حجم المستثمرين وخاصةً المستثمرين الأجانب، ويحتل قطاع الفنادق المرتبة الثانية من القطاعات، أما قطاع الزراعة فإن حجم الاستثمار قد ارتفع أكثر من الضعف فقد كان حجم الاستثمار في الزراعة عام (٢٠٠٥م) (٢٥,٧١٩,٠٠٠ دينار) وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح(٥٧,٦٠٥,٥٩٠ دينار) بمعدل نمو سنوي(١٢٣,٣%) ومساهمه في عام(٢٠٠٦م) بلغت(٣,١) وهذا يوضح اجتذاب المستثمرين المحليين والأجانب وتحفيزهم للدخول في هذا

القطاع المهم، وبالنسبة لقطاع الخدمات الصحية فقد كان حجم الاستثمار في عام (٢٠٠٥م) (٨,٩٣٥,٠٥٠ دينار) وارتفع في عام (٢٠٠٦م) ليصبح(٢٣,١٢٣,٠٠٠ دينار) بمعدل نمو سنوي(١٥٩,٥%) ومساهمه في عام(٢٠٠٦م) بلغت(١,٢)، وهذا يدل على مدى الاهتمام بهذا القطاع وتطويره وتشجيع المستثمرين للاستثمار فيه، وتوطين العلاج بالداخل الذي يوفر الكثير من العملة الأجنبية التي يحملها المرضي الأردنيين للعلاج بالخارج في حالة عدم توفر العلاج بالداخل، والاهتمام بهذا القطاع وتطويره يجذب المرضي من الخارج للعلاج في الأردن، ونتيجة لذلك تأتي العملات الصعبة التي يأتي بها المرضي الأجانب للعلاج مما يسهم في دعم الاقتصاد الوطني الأردني.

جدول رقم (٢)

المساهمة الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في الأردن عام(٢٠٠٦م)، بالدينار الأردني

السنة (٢٠٠٦م)	حجم الاستثمار المحلي	حجم الاستثمار الأجنبي	حجم الاستثمار الكلي	الأهمية النسبية الأجنبي%
القطاع الصناعي	٦٨٥,٤٧٨,١٨٦	٨٠٤,٤٤٤,٥٠٥	١,٤٨٩,٩٢٢,٦٩١	٥٣,٩
قطاع الفنادق	٢٠٧,١٨٦,٥٦٦	٣٥,٨٠٣,٥٧٣	٢٤٢,٩٩٠,١٣٩	١٤,٧
القطاع الزراعي	٥٢,٢٠٥,٥٩٠	٥,٤٠٠,٠٠٠	٥٧,٦٠٥,٥٩٠	٩,٣
قطاع المستشفيات	٢٣,١٢٣,٠٠٠	–	٢٣,١٢٣,٠٠٠	٠
قطاع المؤتمرات	٢٠,٠٠٠,٠٠٠	–	–	٠
المجموع	٩٨٧,٩٩٣,٣٤٢	٨٤٥,٦٤٨,٠٧٨	١,٨٣٣,٦٤١,٤٢٠	–

المصدر : أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن،(عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص٢٩.

من خلال الجدول أعلاه يتضح أن المساهمة الأجنبية في القطاع الصناعي كانت (٨٠٤,٤٤٤,٥٠٥ دينار)، بأهمية نسبية بلغت (٥٣,٩%)، فيما كانت المساهمة المحلية في القطاع الصناعي (٦٨٥,٤٧٨,١٨٦ دينار)، بأهمية نسبية بلغت (٤٦,١ %)، ويلاحظ أن مساهمة القطاع الأجنبي في مجال الصناعة أعلى من المساهمة المحلية لنفس القطاع مما يدل على أن هنالك سياسة تحفيز وتشجيع للمستثمرين الأجانب، ويعكس ذلك مدي السياسات التحفيزية والتشجيعية للأردن في مجال الصناعة الذي يعتبر من أهم القطاعات. وتزايدت وبشكل ملفت المساهمات الأجنبية في المشاريع الاستثمارية في الأردن عام(٢٠٠٦م) مما يدل على ثقة

المستثمرين بالاقتصاد الأردني والبيئة الاستثمارية في الأردن، وتربع قطاع الصناعة على قمة القطاعات باستقطاب الاستثمارات الأجنبية حيث شكل ما نسبته(٥٣,٩%) من حجم الاستثمار الكلي.

جدول رقم (٣)

حجم استثمار المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن

للأعوام (٢٠٠٤م – ٢٠٠٥م– ٢٠٠٦م) بالمليون دينار

السنة	٢٠٠٤م	٢٠٠٥م	٢٠٠٦م
الاستثمار الكلي(مليون دينار)	٤١٨,٧	٧٥٠,٠	١٨٣٣,٦
نسبة الاستثمار المحلي إلي مجمل الاستثمار(%)	٧٧,٠	٦٣,٢	٥٣,٩
نسبة الاستثمار الأجنبي إلي مجمل الاستثمار(%)	٢٣,٠	٣٦,٨	٤٦,١

المصدر: أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن،(عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص٢٩

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن الاستثمار الكلي في زيادة من عام لآخر حيث كان في عام(٢٠٠٤م) (٤١٨,٧) مليون دينار، وارتفع في عام (٢٠٠٥م) ليصبح (٧٥٠,٠) مليون دينار بزيادة من العام السابق بلغت(٣٣١,٣) مليون دينار، أما في عام(٢٠٠٦م) فقد بلغ الاستثمار الكلي(١٨٣٣,٦) مليون دينار بزيادة من العام السابق بلغت(١٠٨٣,٦) مليون دينار ومن العام (٢٠٠٤م) بلغت (١٤١٤,٩) مليون دينار أي زيادة ثلاثة أضعاف، وكذلك يلاحظ أن نسبة الاستثمار المحلي من مجمل الاستثمار في نقص من عام لأخر حيث كانت في عام (٢٠٠٤م) (٧٧%)، ونقصت في عام(٢٠٠٥م) لتصبح (٦٣,٢%) وأيضا نقصت في عام (٢٠٠٦م) لتصبح (٥٣,٩%)، والعكس تماماً بالنسبة لنسبة للاستثمار الأجنبي من مجمل الاستثمار فقد زاد من عام لأخر فقد كان عام (٢٠٠٤م)(٢٣%) وارتفع عام (٢٠٠٥م) ليصبح(٣٦,٨%) وأيضا ارتفع في عام(٢٠٠٦م) ليصبح (٤٦,١%) وهذا يدل على أن هنالك بيئة استثمارية جاذبة للاستثمار الأجنبي في الأردن وأن هنالك تشجيع للاستثمار الأجنبي.

جدول رقم (٤)

المشاريع المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن

للأعوام (٢٠٠٤م – ٢٠٠٥م – ٢٠٠٦م) بالمليون دينار

السنة	٢٠٠٤م		٢٠٠٥م		٢٠٠٦م	
القطاع	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار	عدد المشاريع	حجم الاستثمار
الصناعة	٣٧٦	٣٥٤,٦	٤٨٠	٤١٣,١	٥٢٠	١,٤٨٩,٩
الزراعة	٢٢	٢٧,٢	٥٢	٢٥,٧	٣١	٧٥,٦
الفنادق	١٦	١٩,٥	١٢	٥٩,٩	٢٠	٢٤٣,٠
المستشفيات	٦	٢٠,١	٥	٩,٠	٥	٢٣,١
الخدمات	١	٥,٩	٨	٢٤٢,٣	٢	٢٠,٠
المجموع	٤٢١	٤١٨,٣	٥٥٧	٧٥٠	٥٧٨	١,٨٣٣,٦

المصدر : أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن،(عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص٢٩.

من خلال الجدول أعلاه نجد أن عدد المشاريع في مجال الصناعة في عام(٢٠٠٤م) كان(٣٧٦) مشروع بحجم استثمار بلغ(٣٥٤,٦) مليون دينار، وفي عام (٢٠٠٥م) كانت عدد المشاريع الصناعية (٤٨٠) مشروع بحجم استثمار بلغ (٤١٣,١) مليون دينار وبالتالي زادت عدد المشاريع الصناعية في العام (٢٠٠٥م) من العام الذي قبله ب(١٠٤) مشروع، وفي العام (٢٠٠٦م) بلغ عدد المشاريع الصناعية (٥٢٠) مشروع بحجم استثمار بلغ (١,٤٨٩,٩) مليون دينار بزيادة (٤٠) مشروع فقط من العام (٢٠٠٥م) ولكن حجم المشاريع الصناعية كان كبير جداً في العام(٢٠٠٦م) مقارنه بعام (٢٠٠٥م) حيث كان حجم الاستثمار في المشاريع الصناعية في عام (٢٠٠٥م) (٤١٣,١) مليون دينار فيما بلغ حجم الاستثمار في المشاريع الصناعية في عام (٢٠٠٦م) (١,٤٨٩,٩) مليون دينار، وبالتالي فإن الزيادة في حجم الاستثمارات الصناعية في عام (٢٠٠٦م) بلغت (١٠٧٦,٨) مليون دينار بنسبة (٧٢,٢%) مقارنه بعام (٢٠٠٥م)، وبلغت(١١٣٥,٣) بنسبة (٧٦,٢%) مقارنه بعام(٢٠٠٤م). وفي

مجال الزراعة فإن عدد المشاريع الزراعية في عام (٢٠٠٤م) كان (٢٢) مشروعاً فقط، بحجم استثمار بلغ (٢٧,٢) مليون دينار وفي عام (٢٠٠٥م) زادت عدد المشاريع لتصبح(٥٢) مشروعاً زراعياً، وفي العام (٢٠٠٦م) زادت عدد المشاريع الزراعية لتصبح (٣١) مشروعاً زراعياً بحجم استثمار بلغ (٧٥,٦) مليون دينار.

وبالتالي فإن تشجيع الاستثمار وتحفيز المستثمرين أدى إلى زيادة الاستثمارات، وبالتالي زيادة النمو والتنمية مما يساعد في دفع عجلة التنمية والاقتصاد القومي والمضي به قدماً وذلك من خلال الاستثمارات المختلفة في المجالات المتعددة.

وقد كان للزيادة الكبيرة في الصادرات الوطنية الأردنية والبالغة(٢٦%) وللزيادة الأقل في قيمة واردات الأردن بنسبة (١١,٥%) أثر قليل في نسبة العجز في الميزان التجاري الأردني في عام (١٩٩٥م) مقارنة مع عام (١٩٩٤م) حيث أن الزيادة في قيمة الواردات كانت أعلى من قيمة الزيادة في الصادرات فبلغ العجز في عام (١٩٩٥م) في الميزان التجاري (١٣٨٨) مليون دينار بنسبة (٣٠%) من الناتج المحلي بينما كان في عام (١٩٩٤م) حوالي(١٣٦٣) مليون دينار وبنسبة قدرها(٣٢,٦%) من الناتج المحلي. وتشير التقديرات إلى انخفاض العجز الكلي في ميزان المدفوعات عام(١٩٩٤م) من(٤٣٦) مليون دولار إلى حوالي (٣٢٢) مليون دولار عام (١٩٩٥م)، ونتيجة للزيادة في تحويلات العاملين بالخارج والدخل المتأتي من السياحة إذ ارتفعت تحويلات العاملين بالخارج من (١٠٩٣) مليون دولار عام(١٩٩٤م) إلي (١٢٣٠) مليون دولار عام(١٩٩٥م) كما زادت المقبوضات المتأتية من السياحة من(٥٨٢) مليون دولار عام (١٩٩٤م) إلي(٧٢٣) مليون دولار عام (١٩٩٥م)[١].

وبالنسبة للسياحة في عام(٢٠٠٧م) فإن الأردن استطاع أن يتخطي الهدف الذي نصت علية الإستراتيجية الوطنية للسياحة للعام(٢٠١٠م)، حيث بلغت عائدات السياحة نحو(١,٦ مليار) دولار، أي ما نسبته(١٤,٤%) من الناتج المحلي الإجمالي.[٢]

---

[١] - تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية لعام ١٩٩٥م، مرجع سابق ص ٦٥.

[٢] - زينة أبو زكي ، خطط لتنمية ثلاثة أقاليم سياحية جديدة، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد٣٤٢، السنة الثلاثون،(الأردن، الشركة العربية للصحافة والنشر والأعمال،٢٠٠٨م)، ص ١٤٤.

بالنسبة للأراضي الزراعية في الأردن فتبلغ مساحتها حوالي (١٣) الف متر مربع أي (١٣,٧%) من مجموع مساحة البلاد.[١]

ساهم قطاع الزراعة في تعديل الميزان التجاري للأردن في الفترة من (٢٠٠٠م – ٢٠٠٤م) ويوضح ذلك الجدول أدناه :

جدول رقم (٥)

نسبة الصادرات الزراعية إلي إجمالي الصادرات الوطنية الأردنية

الفترة من (٢٠٠٠م – ٢٠٠٤م)

السنة	إجمالي قيمة الصادرات الوطنية (مليون دينار)	إجمالي قيمة الصادرات الزراعية (مليون دينار)	نسبة الصادرات الزراعية إلي إجمالي الصادرات الوطنية%
٢٠٠٠م	١٠٨٠,٨	٢٠٧	١٩,١
٢٠٠١م	١٣٥٢,٤	٢٢٤	١٦,٥
٢٠٠٢م	١٥٥٦,٧	٢٨٢	١٨,١
٢٠٠٣م	١٦٧٥,١	٣١٠	١٨,٥
٢٠٠٤م	٢٣٠٦,٦	٣٥٦	١٥

المصدر: أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن،(عمان : دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م)، ص ٦٨.

يبين الجدول أعلاه الصادرات الزراعية التي ساهمت في تعديل الميزان التجاري في الفترة من (٢٠٠٠م-٢٠٠٤م)، فقد بلغت نسبة الصادرات الزراعية خلال عام (٢٠٠٠م) حوالي(١٩,١%) من مجمل الصادرات الوطنية، إلا أن هذه النسبة تذبذبت بين انخفاض وارتفاع خلال الأعوام اللاحقة، حيث كانت في عام (٢٠٠١م) حوالي(١٦,٥%) وفي عام(٢٠٠٢م) (١٨,١%)، أما في عام (٢٠٠٣م) فكانت(١٨,٥%) وفي عام (٢٠٠٤م) (١٥%). ويعود السبب في هذا التراجع إلى ارتفاع قيمة الصادرات الأخرى قياساً بالصادرات الزراعي.

[١] - جامعة الدول العربية، مرجع سابق ص٧.

جدول رقم (٦)

حجم الاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار في الأردن

خلال الشهرين الأول والثاني من عام(٢٠١٠م)

القطاع	حجم الاستثمار بالدينار	النسبة من حجم الاستثمار الكلي
التسلية والترويح	٢٢٥	%٣٧
الصناعة	١٨٢	%٣٠
الفنادق	١٦١	%٢٧
المستشفيات	٢٨	%٤
الزراعة	٢٠	%٢
المجموع	٦١٦	%١٠٠

المصدر: صحيفة الرأي، عمان،٢٠١٠/٢/٢٨م نسخة الكترونيةhttp://www.alrai.com

من خلال الجدول أعلاه يلاحظ أن حجم الاستثمار للمشاريع التي استفادت من قانون تشجيع الاستثمار خلال الشهر الأول والثاني من عام(٢٠١٠م) بلغت حوالي (٦١٦ مليون دينار)، مسجلة ارتفاعا كبيرا بنسبة(٢٣,٥%) مقارنة بما حققته هذه الاستثمار في نفس الفترة من العام (٢٠٠٩م) والتي بلغت حوالي (١٨٤ مليون دينار).

وخلال الأربع الأشهر الأولى من العام(٢٠١٣م) كان المجموع الكلي للاستثمارات المستفيدة من قانون تشجيع الاستثمار رقم (١٦) لسنة ١٩٩٥م، وقانون الاستثمار رقم (٦٨) لسنة ٢٠٠٣م هو (٥٦٧,٥) مليون دينار أردني، وبمعدل نمو ما يقارب(٣٣,٧%)، وذلك مقارنة بحجم استثمارات بلغ (٤٢٥,٤) مليون دينار لنفس الفترة من العام(٢٠١٢م).

وبلغت الاستثمارات المحلية (٢١٧,٦) مليون دينار، مشكله ما نسبته (٣٨%) من حجم الاستثمارات الكلية لفترة الأربعة أشهر الأولى من العام (٢٠١٣م)، مقارنة بحجم استثمارات محلية بلغت(٢٧٢) مليون دينار، لنفس الفترة من العام (٢٠١٢م)،

فيما بلغت الاستثمارات الأجنبية ما قيمته(٣٤٩,٩) مليون دينار، مشكله ما نسبته (٦٢%) من حجم الاستثمارات الكلية وبمعدل نمو (١٢٨%). وتركزت الاستثمارات خلال الثلث الأول من العام (٢٠١٣م) في قطاعات الصناعة والفنادق والمستشفيات بنسب بلغت حوالي (٨٠%)، (١٢,٦%)، (٦%) على التوالي من حجم الاستثمارات الكلية، تولد ما يقارب (٤٠٠٠) فرصة عمل. وعدد المشاريع الإستثمارية التي تقدمت لمؤسسة تشجيع الإستثمار بهدف مساعدتها في إيجاد حلول للتحديات التي تعترضها بلغت(٨٠) مشروعاً خلال العام(٢٠١٢م)، حيث تم إيجاد حلول لـ (٧٠) منها.[١] وفي عام (٢٠١٤م) تم الموافقة على مجموعة من المشاريع بلغت قيمتها (٤٧٠ مليون دينار) في مختلف القطاعات.[٢]

وهذا يوضح أن تدفق رؤوس الأموال في المشاريع المختلفة جاء بسبب العوامل الجاذبة التي تتعلق بالقرارات الاقتصادية السائدة في الأردن، والتي من أهمها سياسات التغير الهيكلي، وسياسات الإصلاح الاقتصادي الكلي.

[١] - حجم المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار، صحيفة الدستور، الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣/٤/٢٤م http://www.addustour.com/ نسخة الكترونية.

[٢] - خالد أبو ربيع، الانجازات والفرص الاستثمارية، مجلة مجتمع الأعمال ، السنة السابعة عشر،(عمان: جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ٢٠١٤م)،ص ٥٠.

المصادر والمراجع :

١- أكرم كرمول، تطور القطاعات الاقتصادية الاستثمارية عبر تاريخ الأردن، عمان، دار الضياء للنشر والتوزيع، ٢٠٠٨م.

٢- تقرير مناخ الاستثمار في الدول العربية ،الكويت، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، ١٩٩٥م.

٣- حازم بدر، أهمية الاستثمارات الأجنبية في التنمية الاقتصادية وانعكاساتها ودورها في دعم المشاريع الصغيرة، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الرابع، عمان، مخبر العولمة، ٢٠٠٦م

٤- خالد أبو ربيع، الانجازات والفرص الاستثمارية، مجلة مجتمع الأعمال ، السنة السابعة عشر،عمان: جمعية رجال الأعمال الأردنيين، ٢٠١٤م.

٥- زينة أبو زكي ، خطط لتنمية ثلاثة أقاليم سياحية جديدة، مجلة الاقتصاد والأعمال، العدد٣٤٢، السنة الثلاثون،الأردن، الشركة العربية للصحافة والنشر والأعمال،٢٠٠٨م.

٦- عبد الله عبد المجيد، إستراتيجية تشجيع الاستثمارات الخارجية في الأردن،عمان: مجلس البحث العلمي الأردني،١٩٧٤م.

٧- محمود حسين، وآخرون، قضايا اقتصادية معاصرة، عمان، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م.

٨- مروان الابراهيم، الاستثمار الأجنبي في الأردن في ظل قانون الاستثمار المؤقت رقم (٦٨) لسنة (٢٠٠٣م)، مجلة أبحاث اليرموك، المجلد ٢٣، العدد ٢، ٢٠٠٧م.

٩- - وزارة الإعلام المملكة الأردنية الهاشمية،

الانترنت :

١- حجم المشاريع المستفيدة من قانون الاستثمار، صحيفة الدستور، الشركة العربية للطباعة والنشر، عمان، ٢٠١٣/٤/٢٤م http://www.addustour.com/ نسخة الكترونية.

٢- صحيفة الرأي، عمان،٢٠١٠/٢/٢٨م نسخة الكترونيةhttp://www.alrai.com

٣- - ملخص تطوير الاستثمار الأجنبي في الأردن٢٠١٤م، photos.state.gov/.../jordan/.../2014- www. .

٤- ،. هيئة الاستثمار الأردنية ، قانون تشجيع الاستثمار ، -HTTP://WWW.JIC.GOV.JO/2